

## دراسة لبعض تناقضات النحويين في المصطلح النحوي

مخلد جبار سلطان  
أ.د.فاخر هاشم الياسري  
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة البصرة  
قسم اللغة العربية

### ملخص البحث:

لا شك ولا ريب في ان للمصطلح أهمية كبيرة في العلوم جميعها وليس النحو بدعا من هذه العلوم ، غير ان ظاهرة في المصطلح النحوي لا يمكن اغفالها وهي ظاهرة التناقض في استعمال المصطلحات فنجد بعض النحويين يحذر من استعمال مصطلح معين ثم نجده في موضع اخر يختار المصطلح نفسه الذي رفضه في أول الامر وهذا ما سنبينه في هذا البحث ان شاء الله تعالى.  
الكلمات المفتاحية: تناقض النحويين ، المصطلح النحوي، تناقضات مصطلحية.

## A Study of some Grammatical Contradictions in the Grammatical Term

Prof. Fakher Hashem Al – Yasiri (Ph. D)

Mkhld Jabbar Sultan

College of Education for Human Sciences-The Department of Arabic Language

### **Abstract**

There is no doubt that the term is of great importance in all sciences and not as a novelty of these sciences. However, there is a phenomenon in the grammatical term that cannot be overlooked, a phenomenon of contradiction in the use of terms. We find some grammarians warn against the use of a certain term and then in another place they choose the same term, which was rejected by them in the first place and this is what we will show in this research.

**Keywords: Grammar Contradiction, Grammar Term, Terminological Contradictions**

## توطئة في ماهية المصطلح وفائدته:

لا شك في أنّ العلومَ مختلفةً في موضوعاتها، وغاياتها، ومناهجها. ومن مظاهر الاختلاف بين هذه العلوم أن تكون مصطلحاتها مختلفةً في مدلولها. فيحصل أن نجد مصطلحاً في علمٍ ما يدل على غير ما يدل عليه في العلم الآخر.

فالتضمين مثلاً في النحو يختلف عن التضمين في البلاغة، وهما يختلفان عن التضمين في الشعر وهكذا، وليس الأمر ذا غرابةٍ كي يتطلب منا أن نسهبَ في الكلام عنه، غير أن المهم الذي نريد بيانه هنا ذكر معناه ولو بصورة مختصرة. فهو « اتفاقٌ على شيءٍ مخصوص »<sup>١</sup>، يتفق عليه أصحاب العلم الذي وضع فيه. أما الغاية الأساس التي من أجلها وضع المصطلح فهي تسهيل فهم المادة العلمية. وهذا ما يصرّح به الدكتور احمد مطلوب قائلاً: « إن معرفة المصطلح تفضي الى فهم المادة العلمية. فضلاً عن أن توحيد المصطلحات يؤدي الى انطلاق الباحثين والمؤلفين من قاسم مشترك فيما يؤلفون ويكتبون »<sup>٢</sup>.

ويمكن أن تضاف فائدةٌ أخرى الى فوائد المصطلح التي ذكرها رحمه الله تكمن في عدّ المصطلح رمزاً لغوياً مختصراً يعبر عن مفاهيم واسعة، فبدلاً عن قولنا: لفظ مفيد فائدة يحسن السكوت عليها، نختصر هذا القول بمصطلح (الكلام)، فيكون الاختصار أحد أهمّ الفوائد المرجوة من وضع المصطلحات.

وقد كتب العلماء قديماً وحديثاً عن المصطلح دراساتٍ مستقلةً كفتنا عناءَ البحث في أصل نشأتها وتاريخ التصنيف فيها. غير أن ما ينبغي ذكره هنا أن المصطلح السائد في دراسات النحويين هو مصطلح البصريين، ولا يمنع هذا التسيّد والشياع لمصطلح البصريين أن يكون المصطلح الكوفي قد احتل في بعض المسائل الأساس في المسألة المصطلحية.

وقد بخس بعض الدارسين المصطلح الكوفي حقّه حين ذكر: « أن المصطلح النحوي البصري هو الذي ذاع صيته واشتهر بين النحاة حتى عصرنا الحاضر، اما المدرسة الكوفية فيمكن حصر المصطلحات النحوية التي اشتهرت عنها بالنعت وعطف النسق »<sup>٣</sup>. فالكلام عن حصر المصطلح الكوفي بما ذكر أمرٌ نراه بعيداً عن الصواب وتوهيناً لجهود الكوفيين في المصطلح، على أن ما ذكره من المصطلحات يمكننا أن نتكلم فيه، فنسبته الى الكوفة أمرٌ ليس مسلماً على كل حال، وقد تلمس أستاذنا الدكتور فاخر الياسري ما يمكن أن نقول معه إن مصطلحاً كالنعت ليس كوفياً خالصاً، بل كان له ذكر عند البصريين قبلهم، فهو بصري المولد والنشأة<sup>٤</sup>.

والذي يهمنا في هذا المبحث ويعيننا أكثر إنما هو تسليط الضوء على موارد التناقض التي وقع فيها النحويون في اصطلاحاتهم، وهذا ما ستتكفل فيه صفحاتُ البحث القادمة إن شاء الله تعالى.

## أولاً: التناقض في مصطلح التسوييف

اطلق النحويون مصطلح (التسوييف) على بعض الأدوات التي تخلص زمن الجملة الى المستقبل، وهي: (السين و سوف).

وقد تناقض ابن هشام في أولوية هذا المصطلح، فظهر له رأيان فيها، أذ ذكر في مغني اللبيب ما يدل على عدم ترجيحه لهذا المصطلح فيقول في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها. منها: « قولهم في السين و سوف حرف تنفيس والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح »<sup>٥</sup> ويؤكد رأيه هذا في رسائله قائلاً: « السين و سوف: حرف استقبال، وهو خير من قولهم حرف تنفيس »<sup>٦</sup>. إلا أنه ينقض رأيه هذا في شرح قطر الندى، فسمّى هذه الحروف بحروف التنفيس. ففي كلامه عن خبر (أن) المخففة إذا كان فعلاً يقول: « فإن كان الفعل متصرفاً وجب أن يفصل عن ( أن ) بواحد من أربعة وهي ... وحرف التنفيس نحو علم أن سيكون منكم مرضى »<sup>٧</sup>. وينقض قوله الأول أيضاً في أوضح المسالك حين يتكلم عن جواب الشرط إن كان جملة فيقول: « أو مقرون بـ( قد ) ... أو تنفيس نحو وإن خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله »<sup>٨</sup>. فواضح أن رأيه في شرح القطر وأوضح المسالك مناقضٌ لقوله في المغني والرسائل. وما منعه في هذه التسمية إنما هو قول أغلب النحويين، فهذا سيبويه يطلق على سوف مصطلح التنفيس قائلاً: « وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعد »<sup>٩</sup> وهو قول ابن السراج أيضاً فيقول في أصوله في باب ما جاء من الحروف على ثلاثة أحرف: « ومنها سوف وهي تنفيس فيما لم يكن بعد »<sup>١٠</sup> وغيرهم من النحويين<sup>١١</sup>.

أما مصطلح الاستقبال فقد أخذ ابن هشام من الزمخشري إذ يصطلح عليهما في الإنموج بحروف الاستقبال<sup>١٢</sup> وهو ما يشير إليه في المغني نفسه<sup>١٣</sup>.

إن هذا التأثر بكلام الزمخشري كان سبباً في جعل ابن هشام يناقض نفسه في أكثر كتبه بل جعله يخالف ما عليه أغلب النحويين أغلبهم، إذ لم نرَ نحويّاً أكد على منع هذه التسمية غيره. ومن يتتبع كلام ابن هشام يجد أمثال هذا التأثر السريع والآني كثيراً في كتبه وهو ما جعله يتصدر قائمة النحويين المتناقضين من حيث آراؤه التي تفرّد بها من بين النحويين بل خالف نفسه فيها أيضاً.

ويبدو للباحث صواب ما ذهب إليه النحويون من تسمية هذه الحروف بحروف التنفيس؛ لأن التنفيس توسيعٌ، فكان هذين الحرفين جعلاً في زمن الجملة توسعاً لأن الاستقبال أوسع من الزمن الحاضر كما هو معلوم، فهذا المصطلح أكثر انطباقاً على دلالتهما، فما منعه ابن هشام لا نجد له مسوغاً مقبولاً في هذه المسألة.

### ثانياً: التناقض في مصطلحي الصرف والتنوين

من موارد التناقض عند ابن مالك ما نجده في كلامه عن علامات الاسماء فمرّة جعل التنوين علامة من علامات الاسم وأخرى رأى أن الأولى أن يجعل الصرف علامة له لا التنوين، ففي شرح الكافية الشافية يقول:

« واسماً بجرّ سمّ وصرفٍ ونداً وجعله معرفةً أو مسنداً »<sup>١٤</sup>

ثم يشرح قوله هذا فيقول: « والصرف أولى من التنوين؛ لأن التنوين يتناول تنوين الصرف وتنوين التنكير والمقابلة وتنوين التعويض وتنوين الترزم ... وهذا الخامس وهو تنوين الترزم لا يختص بالاسم، بل الذي يختص به ما سواه ... فكان ذكر الصرف أولى من ذكر التنوين »<sup>١٥</sup>. فحجته في هذا

الاختيار أن التتوين يُطلق - فيما يطلق عليه - على تتوين الترتم، وهو التتوين الذي يلحق بعض القوافي المطلقة كما نسب الى جرير في هجائه الراعي النميري في مطلع قصيدته

« أَقْلِي اللّوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا »<sup>١٦</sup>

إذ قُرئ البيت بالنون في آخر مصراعيه، ووجه على تتوين الترتم، ولما كان هذا التتوين قد لحق الفعل فلا يصح أن يكون علامةً من علامات الاسماء. إلا أن ابن مالك ناقض نفسه في هذه المسألة فذكر في مصنفاته الأخرى أن التتوين علامة من علامات الاسماء كقوله في البيت السابع من الالفية : بالجرّ والتتوين والندا وال.....

بل يقول في شرح التسهيل: « ويعتبر الاسم بنداؤه وتتوينه في غير روي »<sup>١٧</sup>. فلم ير بأساً ولا ضيراً في استعمال هذا المصطلح، فوقع متناقضاً، وقد ذهب المبرد الى « أن الصرف إنما هو التتوين »<sup>١٨</sup> فساوى بين المصطلحين، وطابق بينهما، في حين نجد بعضهم جعل التتوين جزءاً من الصرف، وهذا ما يصرّح به ابن السراج في أصوله قائلاً: « إن معنى قولهم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتتوين والذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تتوين »<sup>١٩</sup>.

والذي يبدو لنا صوابه في هذه المسألة أن استعمال مصطلح التتوين في تعداد علامات الاسم أولى من استعمال مصطلح الصرف، خلافاً لما صرّح به ابن مالك؛ وذلك أن الصرف من المصطلحات التي تنطبق على أكثر من مفهوم، واستعماله يؤدي بالمتلقي الى ضياع وتيه في المصطلحات. والابتعاد عن استعمال المصطلحات المشتركة أولى من الوقوع فيها.

أما الاشكال الذي من أجله منع ابن مالك استعمال التتوين فمردودٌ، وحاصل رده أن عدم صلاحية بعض أنواع التتوين على تشخيص الاسم وتمييزه لا يضر في جعل التتوين علامة له ولا سيما إن قيّد التتوين بما كان لغير الروي كما فعل ابن مالك نفسه في شرح التسهيل حين قيّد التتوين الذي هو علامة للاسم بما كان لغير الروي ليخرج بذلك تتوين الترتم، ولو تنبّه الى ذلك في شرح الكافية الشافية لما وقع في فخ التناقض غير أن استعماله في اطلاق الاحكام كان السبب - فيما يبدو - في وقوعه في مثل هذا التناقض الواضح.

### ثالثاً: التناقض في لام ليكون لهم عدواً...

من تناقضات النحويين في مصطلح الأدوات ما نجده عند أبي جعفر النحاس في تسمية اللام في قوله تعالى « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » [ القصص: ٨ ] إذ كان متناقضاً فيها، فهو يسميها في رسالة اللامات بـ ( لام الفاء ) أو ( لام حتى ) إذ يقول: « لام الفاء وهي لام حتى ... ومثله « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ » اي فكان لهم »<sup>٢٠</sup> غير أنه ينقض هذا المصطلح في إعراب القرآن، بل يرى تسميتها بغير ما ذكر إنما هو من فعل الجاهل الضعيف في العربية وذلك حين يأتي على هذه الآية معرباً فيقول: « نُصب ليكون بلام كي، وربما أشكل هذا على من يجهل اللغة ويكون ضعيفاً في العربية فقال: ليست بلام كي، ولقبها بما لا يعرف الحذّاق من النحويين أصله »<sup>٢١</sup>. ففي هذا النص يعترف أن الحذّاق من النحويين لا يعرفون أصلاً لتسمية هذه اللام بغير لام كي في الوقت

الذي نجده يطلق عليها تسمية لام الفاء ولام حتى.

وربما نلتبس له العذر في تسميتها بلام حتى لما بين ( حتى ) و ( كي ) من شبه في التعليل، الا اننا لا نجد له عذراً - غير التناقض - في تسميتها بلام الفاء.

أما غيره من النحويين فقد عرفت هذه اللام عندهم بمصطلحات أخر، فيسميها الزجاجي بلام العاقبة فيقول: « لام العاقبة: وهي التي يسميها الكوفيون لام الصيرورة ... وكذلك قوله تعالى فالتقطه ... هم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم فرحاً وسروراً، فكان عاقبة أمره ان صار لهم عدواً وحرناً »<sup>٢٢</sup>.

أما ابن الانباري فيجعل مصطلح العاقبة مصطلحاً بعيداً وينسب الى الكوفيين مصطلح الصيرورة فيذكر ذلك قائلاً: « اللام في ( ليكون ) يسميها البصريون لام العاقبة ... ويسميها الكوفيون لام الصيرورة اي صار لهم عدواً وحرناً وإن التقطوه لغيرهما »<sup>٢٣</sup> وقد تسمى لام المأل ايضاً اي آل امر الالتقاط الى ان يكون عدواً وحرناً<sup>٢٤</sup>.

فيظهر مما تقدم من تسمية النحويين لها انهم اعتمدوا فيها على الدلالة التي تؤديها هذه اللام وهذا ما نفهمه من معنى العاقبة والصيرورة والمأل وغيرها من المصطلحات، ونجد الزمخشري يجعل هذه اللام هي نفسها لام كي غير أن التعليل الذي يفرضه معنى ( كي ) يكون مجازياً فهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه، كتسمية العنب خمراً في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] وقد أحسن أبو حيان بعض الإحسان في جعلها للتعليل المجازي<sup>٢٥</sup>. والذي يبدو لنا في هذه المسألة ابتعاداً أبي جعفر عن الصواب في رأيه كليهما المتناقضين، فالمصطلح الأكثر تناسباً لهذه اللام هو مصطلح العاقبة؛ لأنه ينطوي على إيحاء دلالي لطيف يتوافق مع المعنى اللغوي لهذا المصطلح، فالفرعون التقطوا موسى ليستبشروا به إلا أنه كان لهم خلاف ما كانوا يظنون إذ أعقب ظنهم كونه عدواً لهم. ويمكننا أن نلتبس لهذا المصطلح معنى يناسب معنى العقاب أي ان الله تعالى جعله لهم عقاباً لظلمهم وتجبرهم. وحسب المرء عقاباً أن يكون ما يتأمله خيراً له عقاباً على فعله، فنجد هذا المصطلح يحمل دلالة تكشف عن ما كان حالهم بين ما كانوا عليه وهم يلتقطونه وما كان عليه بعد ذلك.

#### رابعاً: التناقض في ( ال ) التعريف

الاسم نوعان: نكرة ومعرفة، ثم جعل النحويون المعرفة على أنواع منها ما تدخله ( ال ) التعريف فتحوله من نكرة الى معرفة نحو ( رجل ) تكون عند تعريفها ( الرجل ). وقد اختلف النحويون في التعبير عن هذا المعرف، وكان من اختلافهم فيها أن تناقض ابن مالك في اختيار المصطلح الأنسب، فمرّة عبّر عنها بـ ( الألف واللام )، وأخرى جعل مثل هذا التعبير تركباً للأولى.

يقول في شرح التسهيل: « ان المعبر عنها [ يقصد ال التعريف ] بالألف واللام تارك لما هو أولى »<sup>٢٦</sup>. ففي هذا القول يرى أن التعبير بالألف واللام خلاف الأولوية، غير أنه ناقض نفسه في مواضع كثيرة، بل إن أكثر تعبيراته عنها كان بما رآه مرجوحاً، فيقول في شرح التسهيل نفسه في موضع آخر حين يتكلم عن الممنوع من الصرف: « وتنوب الفتحة عن الكسرة في جرّ ما لا يصرف إلا أن يضاف

أو يصحب الألف واللام»<sup>٢٧</sup>. ولم يقتصر تعبيره بالألف واللام على هذا الموضع، بل استعمله في غير هذا الموضع غير مرة<sup>٢٨</sup> فوق في تناقض واضح في اصطلاح هذا المصطلح، بل يتناقض مع ما ذكره في الفيته إذ يعبر عن هذه الاداة بـ( ال ) وليس بالألف واللام حين يقول معدداً علامات الاسم بالجرّ والتتوين والندا وال ومسندٍ للاسم تمييزاً حصل

أما تعبير النحويين فيظهر لنا أنه كان يسير بشكل تطوري، فالمتقدمون يعبرون عنها بالألف واللام كما نرى ذلك عند سيبويه إذ يقول: « كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة »<sup>٢٩</sup>. ولم يبتعد المبرد عن هذا التعبير فقال كما قال سيبويه: « كما تلحق الاسماء الالف واللام للتعريف »<sup>٣٠</sup>. وإذا جئنا الى ابن السراج نراه يختار التعبير بالألف واللام أيضا فيقول: « والاسم قد يعرف بأشياء كثيرة منها دخول الالف واللام اللتين للتعريف نحو الرجل »<sup>٣١</sup>.

أما إذا تقدمنا الى النحويين اللاحقين فنراهم يختصرون تعبيرهم هذا فيعبرون عن الاداة المعرفة باللام وحدها وهذا ما نجده عند الزمخشري مثلاً في الإنمذج حين يتكلم عن الممنوع من الصرف فيقول: « ويفتح في موضع الجر نحو مررت بأحمد إلا إذا أضيف أو عرّف باللام نحو مررت بأحمدكم أو بالأحمر »<sup>٣٢</sup>.

ويبدو لنا أن مثل هذا التعبير لا يعد اختصاراً في المصطلح فحسب، بل إنه يرجع الى الخلاف الواقع بين النحويين حول حقيقة المعرفة هل هو الألف واللام معاً أو اللام وحدها، وهذا ما سنعرضه مفصلاً حين نتكلم عن تناقض ابن الحاجب في هذه المسألة.

ولم يقتصر التعبير باللام وحدها على الزمخشري بل ذكره الجرجاني أيضاً في معجم التعريفات فيقول: « المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي المضمرة والأعلام والمبهمة وما عرّف باللام وما أضيف إلى أحدها »<sup>٣٣</sup>.

أما التعبير بـ( ال ) فظهر بصورته الواضحة عند المتأخرين من النحاة كالمرادي وابن هشام فيقول ابن هشام: « وتنقسم ال المعرفة الى ثلاثة أقسام »<sup>٣٤</sup>. ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة لا يرقى الى أكثر من الاستحسان الذوقي، فلم يعتمد ابن مالك مثلاً على دليل عقلي أو نقلي يصح أن نرجح من خلاله أحد القولين المتناقضين على الآخر فالتعبير عن الاداة المعرفة بالألف واللام أو بـ( ال ) كلاهما صحيح فيما يبدو لنا إلا أن يفضي هذا الاختلاف إلى اختلاف في بيان أصل أداة التعريف، وهذا ما سنبينه في المسألة القادمة إن شاء الله تعالى.

#### خامساً:

#### التناقض في أداة التعريف

عرضنا في المسألة السابقة تناقض ابن مالك في التعبير عن ( ال ) التعريف، وهنا نكمل الحديث عن أصل هذه الاداة المعرفة هل هي الالف واللام معاً أو اللام وحدها؟ وهي مسألة كثر التضارب عند بعض النحويين فيها. فمن الذين تناقضوا فيها ابن حاجب، فهو ذو رأيين متناقضين، وكان رأياه المتناقضان في كتاب واحد وهو شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب فيقول في موضع منه: «

المعرفة ما وضع لشيء معين بعينه وهي: المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرّف باللام أو النداء «<sup>٣٥</sup>. غير أنه حين يشرح قوله هذا يجعل أداة التعريف هي الالف واللام لا اللام وحدها إذ يقول: « وما عرف بالالف واللام قد يكون تعريف جنس... وقد يكون تعريف عهد »<sup>٣٦</sup>. فالتناقض واضح بين ما ذكره متنا وما قاله شرحاً لهذا المتن. وقد بينا في المسألة السابقة أقوال النحويين في هذه المسألة فلا حاجة لإعادته هنا.

غير أنه بقي أن نذكر أن الاختلاف والتناقض لم يكونا في تبني الآراء فحسب بل تعداه ليكون منطبقاً على بيان آراء المتقدمين من النحويين، كما نجد ذلك عند ابن هشام إذ تناقض في بيان رأي سيبويه في هذه المسألة فيقول في أوضح المسالك عن هذه الاداة: « وهي ( ال ) لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه »<sup>٣٧</sup>. فيجعل رأي سيبويه هنا القول بأن الالف واللام كليهما أداة واحدة.

أما في شرح قطر الندى فيرى أن رأي سيبويه هو أن المعرف اللام وحدها فيقول: « والمشهور بين النحويين أن المعرف ( ال ) عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه »<sup>٣٨</sup>. فإن قيل إنه لا يصرح برأي سيبويه، وإنما ذكر هذا الرأي هو ما عليه المشهور من النحويين فقد يرى ابن هشام خلاف ذلك، نقول إضافة الى انه لم يبد اعتراضاً على قولهم هذا، وهو ما يشعرا بموافقته إياهم إضافة لذلك فقد وصف قول ابن مالك الذي يدعي عدم الخلاف بين سيبويه والخليل بالزعم فيقول: « وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين الخليل وسيبويه في أن المعرف ( ال ) »<sup>٣٩</sup>. والزعم هو القول الفاسد كما ينص على ذلك ابن الانباري<sup>٤٠</sup>. وينبغي أن نشير هنا الى أن قول ابن هشام الأول الذي ساوى فيه بين رأيي الخليل وسيبويه والذي اعترض عليه فيما بعد وناقضه إنما هو قول ابن مالك نفسه في شرح التسهيل<sup>٤١</sup>. فالزعم الذي نسبه الى ابن مالك هو القول نفسه الذي أخذه منه وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى الاضطراب والتناقض عند ابن هشام في هذه المسألة.

وذهب المالقي بعيداً حين ذكر أن النحويين جميعهم « يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها الف الوصل إلا الخليل وحده »<sup>٤٢</sup>، فالمسألة ليست بموضع اتفاق بين النحويين كما بينا.

والذي يظهر لنا صوابه هنا أن هذه الأداة هي الالف واللام كلاهما وهو قول سيبويه كما مر بيانه في المسألة السابقة لا اللام وحدها.

الخاتمة

بعد هذا العرض لتناقضات النحويين في المصطلح النحوي نخلص الى اهم النتائج

- لا شك في أن للمصطلح النحوية أهمية كبيرة في دراسات النحويين وتكمن أهميته في كونه رموزاً مشفرة ومختصرة في الوقت نفسه تعين الباحثين على تداول المفاهيم النحوية من دون اللجوء الى الشروحات المطولة للمفاهيم النحوية
- بعض المصطلحات النحوية لها ما يشابهها في علوم أخرى ومن هنا تبدو الحاجة واضحة الى استعمال مصطلحات خاصة بالنحو تجنب الباحثين التيه في المفاهيم غير المقصودة من المصطلحات النحوية

- تتناقض النحويون في بعض المصطلحات النحوية فكان لبعضهم اختيار لمصطلح معين ثم ما يلبث حتى يغير رأيه فيرى ان المصطلح الذي اختاره أولاً لم يكن المصطلح الأنسب
- مرت بعض المصطلحات النحوية بتطور واضح في دراسات النحويين وكان هذا التطور السبب الرئيس في بعض الأحيان لوقوع النحويين في التناقض
- سادت مصطلحات البصريين الدرس النحوي اما الكوفيون فلم تكن مصطلحاتهم سائدة في دراسات النحويين الا قليلا منها

## هوامش البحث:

- المعجم الوسيط مادة صلح ص ٥٢٠
- بحوث مصطلحية د. احمد مطلوب ص ٣
- المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين (بحث) ص ٤
- ينظر: النعت في التركيب القرآني ٢٩/١
- مغني اللبيب ٦ / ٥٨٥
- من رسائل ابن هشام ١٤٦
- شرح قطر الندى ٦٢
- أوضح المسالك ٤ / ١٨٢
- الكتاب ٤ / ١٧٣
- الأصول في النحو ٣ / ١٧٨
- ينظر حروف المعاني للزجاجي ص ٥ الجنى الداني ص ٥٩
- شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١ / ٣١٥
- الانموذج في النحو ص ٣٤
- ينظر مغني اللبيب ٢ / ٣٤٢
- شرح الكافية الشافية ١ / ١٦١
- المصدر نفسه
- ديوان جرير ، شرح محمد بن حبيب ، ص ٣١٨
- شرح التسهيل ١ / ١٠
- المقتضب ٣ / ١٧١
- الأصول في النحو ٢ / ٧٩
- رسالة في اللامات ص ١٤٨
- اعراب القرآن ٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩
- كتاب اللامات ص ١١٩
- البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١٨٠
- ينظر الجنى الداني ص ١٢١ والمغني ٣ / ١٧٧
- ينظر البحر المحيط ٧ / ١٠١
- شرح التسهيل ١ / ٢٥٣
- شرح التسهيل ١ / ٤١
- ينظر شرح التسهيل ١ / ١١٥ ، ١ / ١٦٧ ، ١ / ١٧٠ - ١٧١
- الكتاب ١ / ٤٠
- المقتضب ٢ / ٢
- الأصول في النحو ١ / ٣٧
- الانموذج ص ١٥
- معجم التعريفات ص ١٨٥
- شرح قطر الندى ص ١١٢ ، وينظر الجنى الداني ص ١٩٢
- شرح المقدمة الكافية ص ٢٨٦ - ٢٨٧



- ٣٦ شرح المقدمة الكافية ص ٧٨٧  
 ٣٧ أوضح المسالك ١ / ١٦٠  
 ٣٨ شرح قطر الندى ص ١١٢  
 ٣٩ شرح قطر الندى ص ١١٢  
 ٤٠ أسرار العربية ص ١٥٤  
 ٤١ ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٥٣  
 ٤٢ رصف المباني ص ٧٠

### مصادر البحث:

- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة ، دار البشائر ، ط٢، ٢٠٠٤
- الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، تحقيق، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق، د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الإنموج في النحو: محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به، سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- أوضح المسالك إلى أفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ذوي القربى، إيران، ط١، ١٣٩٠ ش.
- بحوث مصطلحية، د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، ١٤٢٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- البيان في غرب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق محمود رأفت الجمال، منشورات ذوي القربى، إيران، ط١، ١٤٣٤.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو القاسم المرادي، تحقيق، فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري، تعليق، تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥.
- حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق، د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شرح التسهيل، ابن مالك الجبلي، تحقيق، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الجبلي، حققه، د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروز أبادي، ط٧.
- كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن غسحاق الزجاجي، تحقيق، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سورية، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت.

- المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، د. موفق القصيري، وآخرون، مجلة علوم إنسانية، ٤١٤، ٢٠٠٩ م.
- معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠٠.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- من رسائل ابن هشام النحوية، ابن هشام الأنصاري، تحقيق حسن إسماعيل مروة، مكتبة سعد الدين - دمشق، ط١، ١٩٨٨.
- النعت في التركيب القراني، الدكتور فاخر الياسري، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٩.